البناء AL-BINAA
يومية سياسية قومية اجتماعية
السبت 28 أيار 2016 العدد 2088
Saturday 28 May 2016 Issue No. 2088

الجيش التركي يتوغل في ريف حلب وموسكو تدعو لاستئناف المفاوضات في أقرب وقت

دمشق تنفي الإشاعات: أي دستور جديد سيكون سورياً يناقشه ويتفق عليه السوريون

نفّت رئاسة الجمهورية في سورية أمس، عرض أيّ مسودة دستور على القيادة السورية مؤكدةً عدم صحة ما تداولته وسائل الإعلام مؤخراً.

وأعلنت الرئاسة السورية في صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، أنه خلال اليومين الماضيين وردت أسئلة كثيرة حول ما تتداوله بعض وسائل الإعلام، عن مسودات لدستور سوري جديد تم عرضه على دمشق، و«تعديلات سورية» على هذا الدستور، وترافق ذلك مع أحاديث وتحليلات في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

وأكدّت الرئاسة أنّه لم تعرض أيّ مسودة دستور على دمشق، وكل ما تناقلته وسائل الإعلام بهذا الشأن عارٍ عن الصحة، وأنّ أيّ دستور جديد لسورية مستقبلاً سيكون سورياً فقط، يناقشه ويتفق عليه السوريون فيما بينهم حصراً، ويُطرح بعدها على الاستفتاء وكل ما عدا ذلك لا قيمة له ولا معنى .

وكان مصدر روسي نفّى قبل يومين تقديم أيّ مشروع دستور لسورية، مشيراً إلى أنّ ما تداولته وسائل الإعلام على أنه مشروع دستور سوري جديد مقدم من روسيا ما هو إلا وثيقة صادرة عن مركز كارتر.

في غضون ذلك، أكد السفير السوري في موسكو رياض حداد أمس، رفض بلاده قيام فيدرالية كردية شمال سورية . وقال «نكرر باستمرار أن حل الأزمة السورية يجب أن يكون نتيجة لاتفاق بين قيادات البلاد وشعبها، والتسوية السياسية تقوم على عدّة نقاط أهمها: الحفاظ على سلامة الشعب وسيادة البلاد، كل هذا يستبعد إمكانية تقسيم البلاد أو القبول بالمنطقة الفدرالية التي دعا لها الأكراد»، مشدداً على أنّ أيّ مفاوضات تخرج عن هذه الأطر، غير مقبولة بالنسبة لقيادتنا.

من جهته، نفّى صالح مسلم رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي، وجود مؤامرة لضم محافظة الرقة بعد تحريرها من «داعش» لمناطق السيطرة الكردية، معتبراً هذا «من الأحاديث الدعائية التي لا صحة لها».

مسلم أضاف في مقابلة صحفية «أولًا: قوات سورية الديمقراطية تضم مكونات غير الأكراد... ثم هل يتصور هؤلاء أنّ القوات العسكرية ستحرر الرقة ثم تتمركز فيها... بالطبع لا... بعد التحرير سيكون هناك مجالس إدارة مدنية ومحلية هي من تقرر أمر الرقة وشؤونها، مثلما صار في تل أبيض وغيرها من المناطق التي تم تحريرها... وأهل الرقة سيكونون أحراراً في اختيار من يريدون أنْ يحكمهم».

وحول إمكانية أن تضم الرقة بعد تحريرها لمناطق الإدارة الكونفدرالية للأكراد، أجاب «القرار، كما قلت، يعود لأهل الرقة... وفي نفس الوقت، نحن لدينا مشروعنا: مشروع سورية الديمقراطية الفيدرالية، الذي نفكر فيه ونفكر بعقد اجتماعي جديد يضم الجميع، وهذا المشروع لكل سورية وليس للشمال فقط ويمكن أن يتوسع ليصل درعا والسويداء ودمشق... هو الآن مطبق فقط في الأماكن التي تم تحريرها ولكن كما قلت ممكن أن يتوسع».

جاء ذلك في وقت، إخترقت وحدات مدرعة من الجيش التركي الحدود السورية، وتوغلت في منطقة ريف حلب الشمالي الغربي.

مصدر كردي أكدّ أنّ آليات مدرعة تركية تقل أعداداً من الجنود، دخلت الأراضي السورية في ناحية جندريس في ريف حلب الشمالي الغربي بعمق 700 متر، وأضاف إنّ الجيش نصب حاجزاً لتفتيش المدنيين في المنطقة.

إلى ذلك، قال نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، أمس، بأن موسكو مع استئناف المفاوضات السورية – السورية في أقرب وقت ممكن، ولكن هذا يتطلب إبداء إرادة سياسية من جميع أطراف النزاع.

بوغدانوف قال للصحفيين «نود أنّ نتجنب التوقفات الطويلة وأن لا تنقطع المفاوضات، ولكن هذا يتطلب إرادة (التتمة ص14)

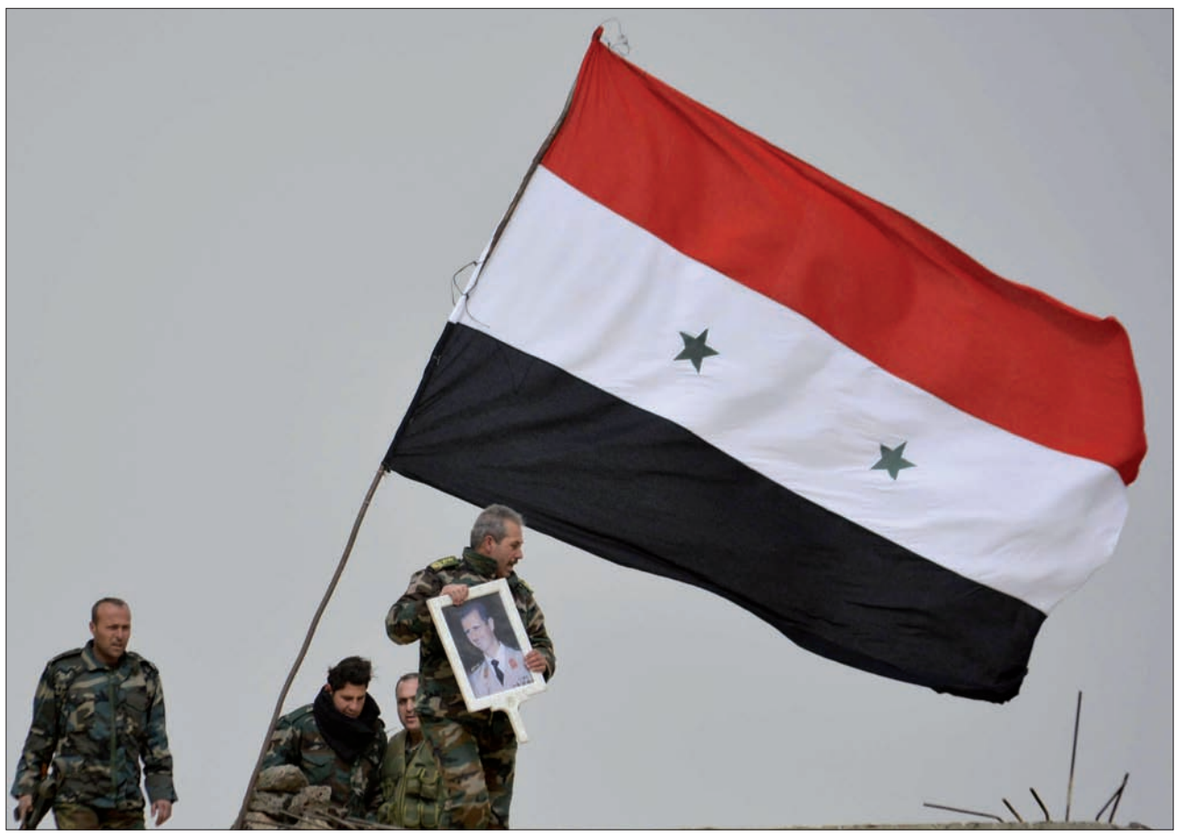

مظاهرات وسط بغداد وإطلاق الغاز المسيل للدموع

«الحشد الشعبي»: لن تثنينا حملات الفتنة عن تحرير الفلوجة من داعش

أعلن القيادي في العراق أبو مهدي المهندس انتهاء المرحلة الأولى من عملية تحرير الفلوجة، وتحقيق أهدافها الكاملة وبدء المرحلة الثانية خلال الساعات المقبلة، والتي سيتم خلالها تطهير منطقة الكرمة وشمال شرق المدينة من قبل الجيش والشرطة المحلية وأبناء المنطقة من الحشد.

وفي مقابلة خاصة مع «الميادين» من جنوب الفلوجة قال المهندس، إنّ الحملات الهادفة إلى تحويل الصراع إلى مذهبي لن تثني الحشد عن تحرير المدينة، مؤكداً أنّ قوات الحشد الشعبي متواجدة في قضاء الفلوجة ولديها خط دفاعي في المدينة منذ عامين ونصف، ولن تقف مكتوفة الأيدي بل ستدخل إلى المدينة في حال احتاجت القوات العراقية من جيش ومكافحة الإرهاب إلى إسناد لتحريرها. متمنياً ألا تتدخل القوات الأميركية في هذه المعركة كي لا تتحول الفلوجة إلى رمادي أخرى.

كما أكدّ القيادي البارز في الحشد الشعبي وجود 10 آلاف من أهالي الأنبار منضوين ضمن الحشد، مشيراً إلى أنّ كل المناطق التي جرى تحريرها تم تسليمها للجيش ولأهالي المنطقة. وشدّد على أنّ المعركة هي ضد الإرهاب وداعش مؤكداً على وجود تعليمات بعدم ارتكاب أيّ تجاوزات وعدم التهاون مع مرتكبيها في حال حصولها.

وكانت القوات العراقية باتت تمسك بالمحاور الجنوبية للفلوجة بالكامل، بعد تحرير ناحية الكرمة والسجر وجسرها.

وفي موازاة ذلك، أغلقت الأجهزة الأمنية العراقية في بغداد جميع الجسور والساحات ومعظم الشوارع بالحواجز الإسمنتية، في موازاة انتشار أمني واسع وفق ما تحدثت وسائل إعلام عراقية.

(التتمة ص14)

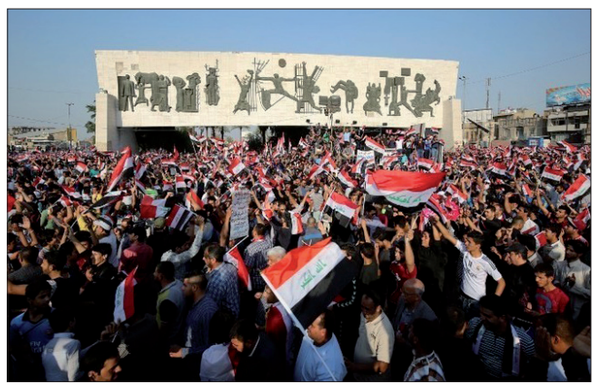

قصف سعودي عنيف على حرض وميدي

الجار الله: المشاورات اليمنية تدخل مرحلة البحث في التفاصيل

كشّف نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجار الله، أنّ المشاورات اليمنية – اليمنية تدخل مرحلة البحث في التفاصيل، تمهيداً لاتفاق شامل ينهي الصراع.

وأكدّ الجار الله في تصريح صحافي أنّ المشاورات اليمنية «باتت تسير في الاتجاه الصحيح»، مشيراً إلى وجود ما أسماه «أرضية مشتركة تجمع الفرقاء اليمنيين»، الأمر الذي «سيسهم بالتوصل إلى اتفاق شامل ينهي المأساة في اليمن».

وكان رئيس الوفد الوطني المفاوض بالكويت محمد عبد السلام، نفى وجود تقدم في المحادثات بسبب التحكم الاميركي والبريطاني في مسار الأمور حفاظاً على مصالحهما مع السعودية.

وخلال تصريح له اتهم عبد السلام، وفد الرياض بالتعنت والمماطلة ومحاولة افشال المشاورات عبر تعليق المشاركة ورفع سقف الموقف ووضع الشروط، مؤكداً أنّ الطرف الآخر غير مقتنع اصلا بالحل السياسي ولا يزال يراهن على العدوان.

ولوّح عبد السلام بتشكيل حكومة لمواجهة التحديات التي فرضها العدوان، معتبراً الاحتلال الاميركي مرفوضا ويعد انتهاكا صارخا للسيادة الوطنية، واكد اتخاذ الاجراءات اللازمة لدحر القوات الاجنبية من البلاد.

من جانبه، لم يحدد المبعوث الاممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ، سقفاً زمنياً للمشاورات اليمنية اليمنية في الكويت، مؤكداً أنّها مستمرة ولن تتوقف.

ولد الشيخ وخلال مؤتمر صحافي عقده في الكويت، أمل إيجاد حل للأزْمة اليمنية في أسرع وقت ممكن، وأشار إلى انعدام الثقة بين طرفي المشاورات.

ميدانياً، تدور اشتباكات عنيفة بين القوات اليمنية والجيش السعودي غربي منفذ الطوال الحدودي تخلله قصف عنيف لمواقع سعودية.

كما قصفت مدفعية العدوان السعودي الأميركي أول أمس، مناطق متفرقة في صحراء ميدي غربي محافظة حجة الحدودية.

(التتمة ص14)

تشوركين: قضية الإرهاب في الساحل الإفريقي تزداد حدة

قال مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين، إنّ روسيا تولي اهتماماً بالغاً بتطورات الوضع في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تزداد قضية الإرهاب حدة.

وجدد الدبلوماسي الروسي خلال اجتماع مفتوح عقده مجلس الأمن الدولي مساء يوم الخميس 26 مايو/أيار لبحث الوضع في الساحل، جدد دعوة روسيا إلى إطلاق تعاون وثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية، من أجل تطبيع الوضع في هذه المنطقة.

وأردف قائلا: « تزداد ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف في الساحل حدة خلال السنوات الحالية. وبدأ الوضع بالتدهور بوتائر سريعة بعد زعزعة الاستقرار في ليبيا».

ومن العوامل التي تؤدي إلى تردي الوضع الأمني في هذه المنطقة، أشّار تشوركين إلى «الحدود المثقوبة» المفتوحة لتدفقات تهريب المخدرات والأسلحة. وأعرّب عن قناعته بأنّه من المستحيل حل قضايا الإرهاب في الساحل دون إحراز تقدم في تسوية الأزمة الليبية وتعزيز قدرات الدول الإقليمية على محاربة الإرهاب.

(التتمة ص14)

«الجهاد الإسلامي»: جهود تبذل مع مصر لتخفيف حصار غزة

قال القيادي في حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية «أبو عماد الرفاعي»، إنّ هناك جهوداً تبذل مع السلطات المصرية لتخفيف حدة الحصار المفروض على قطاع غزة، وفتح معبّر رفح البري على الحدود مع مصر، وتحقيق المصالحة الفلسطينية، مشيراً في الوقت ذاتهُ أنّ حركته ترفض أن تكون جزءًا من تجاذبات بالمنطقة، «يُراد منها عزل الشعب الفلسطيني عن عمقه العربي».

وفي لقاء خاص مع «الأناضول» أكد الرفاعي، إنّه «يتم العمل منذ فترة مع الجانب المصري، في سياق تخفيف حدة الحصار المفروض على قطاع غزة، وتحديداً فيما يتعلق بفتح معبر رفح». وأضاف، أنّ «ما يعيشه أهلنا في القطاع، من حصار خانق وشلل في حركة السفر والتنقل، يزيد من مأساة الشعب»، مطالباً القيادة الفلسطينية بالبحث عن آليات للخروج من الأزمة التي يعيشها القطاع، والوضع الفلسطيني بشكل عام.

ومنذ العام 2006، يفرض الكيان الصهيوني حصارًا برياً وبحرياً على غزة، كما أنّ مصر تُغلق معبر رفح على حدودها مع القطاع بشكل شبه كامل، منذ تموز 2013، وتفتحه كل عدة شهور بشكل استثنائي لسفر بعض الحالات الإنسانية.

وفي السياق، أشار «الرفاعي»، أنّ «العمل مع مصر يشتمل طرح موضوع المصالحة الفلسطينية، وبذل جهود لتخفيف الاحتقان الذي كان في الماضي، بين حماس، والجانب المصري، وشهد في الفترة الأخيرة تراجعاً تدريجياً». وكان المتحدث الرسمي باسم حركة الجهاد الإسلامي، داود شهاب، قد قال في وقت سابق، إنّ: «الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، رمضان شلح ونائبه زياد النخالة، وصلا القاهرة، للقاء عدد من المسؤولين».

البحرين: السلطات تستمرّ في انتقامها السياسي واضطهادها الطائفي بحقّ معارضيها

أعلن ائتلاف شباب ثورة الرابع عشر من شباط، أنّ إسقاط الجنسيَّة وإبعاد المواطنين الأصليين عن وطنهم هو «انتقامٌ سياسي» وجريمة نكراء تقترفها السلطة البحرينية، بهدف القيام بتغيير ديموغرافي.

وفي بيان له، استنكر الائتلاف جريمة إبعاد المحامي المسقطة جنسيته تيمور كريمي، والتي «تمثل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية، بحسب الائتلاف، مقابل منح الجنسية لمن وصفهم البيان بـ«المرتزقة» الأجانب الذين وظّفهُم أبناء البحرين وارتكاب الجرائم بحقهم».

وفي سياق مُتّصل، وصف تيَّار الوفاء الإسلامي حكم سجن الشّيخ محمد المنسيّ لمدَّة سنة مع النفاذ بـ«الجائر»، موضحًا أنه «يأتي تفعيلاً لسياسة العقاب لأيّ عالم دين ينتقد الظّلم ويقف مع النّاس، وهو يكشف عن عداء السُّلطة الصّريح للدِّين وللعلماء»، داعيًا الجماهير إلى التّضامن مع علماء الدِّين المعتقلين.

وأشار التيار في بيان له إلى أنّ استدعاء «الشّيخ حسين المعاميري» للتحقيق في مبنى التّحقيقات الجنائيّة، بعد يوم واحد من الحكم على الشيخ «محمّد المنسيّ»، دليلٌ على عداء النّظام الصّريح للدِّين وللعلماء، ويعكس تصرفه الهستيريّ ضدّ الأصوات العلمائيّة.

كما استنكر التيّار حملة المداهمات والاعتقالات الموسّعة على أهالي جزيرة «سترة» وفرض حصار غاشم منذ صباح الثلاثاء الماضي، لافتًا إلى اعتقال ما لا يقلّ عن 16 مواطنًا فيها.

بموازاة ذلك، رأى منتدى البحرين لحقوق الإنسان أنّ «السلطات البحرينيّة تستهدف علماء الدين من الطائفة الشيعيّة لمصادرة حريّة التعبير، حيث حكمت بالسجن لمدّة سنة كاملة مع النفاذ على الشيخ محمد المنسي بعد إلقائه خطبة في أحد المساجد، إضافة إلى استدعاء الشيخ حسين علي يعقوب للمثول أمام إدارة المباحث الجنائيّة، والإجراءات التشريعيّة والأمنيّة الأخيرة التي تصادر الحقوق السياسيّة لرجال الدين».

وأشار في بيان صادر عنه إلى وجود 17 عالم دين معتقلين في السجون البحرينيّة، فيما بلغ عدد سنوات السجن الصادرة بحقّهم لأسباب سياسيّة 249 سنة، خمسة علماء منهم حكم عليهم بالسجن المؤبّد، بينما أسقطت الجنسيّة عن 13 عالمًا، كما ارتكبت جريمة التّرحيل القسريّ بحقّ اثنين من العلماء البارزين إلى خارج البحرين.

بدورها، دعت جمعيّة «الوفاق» جماهير الشعب البحرينيّ للمشاركة في الوقفة التضامنيّة التي ستقام عشيّة محاكمة أمينها العام الشيخ علي سلمان، مساء الأحد، وذلك في منطقة البلاد القديم في مقرّ الجمعيّة.

وكانت محكمة الاستئناف قد قرّرت في جلسة يوم 11 نيسان 2016، إرجاء محاكمة سلمان لتاريخ 30 أيّارالحالي.

يذكر أنّ القضاء البحرينيّ قرّر سجن الأمين العام لجمعيّة «الوفاق» أربع سنوات بعد إدانته بتهم سياسية وكيدية.

همزة وصل

جدل الدستور.. «السوري»

◆ نظام مارديني

سيُنهي النفي الذي أعلنته رئاسة الجمهورية السورية الجدل الذي كان قد أحدثه ما قيل إنه مسودة روسية لمشروع دستور لسورية، ومن ثم ردّ دمشق بتعديلات عليه.

في البداية عند قراءة مسودة الدستور هذه تبادر إلى ذهني فوراً ما إذا كانت فعلاً موسكو هي من تقدّمت بهذا المشروع، أم انه صادر من الدوحة او الرياض أو أنقرة أو «تل أبيب»، أو عبر مراكز دراسات أميركية مشبوهة (مركز كارتر)؟ وهذا الدستور لايمكن أن يكون صالحاً، إلا للكائنات التي وجدت ما قبل التاريخ، وربما ما قبل الجغرافيا!!

فإذا كان هذا «المشروع» الذي تحدّث عنه الزميل إيلي حنا في «الأخبار» قد نفت علاقتها به روسيا وحدّدت منشأه ومنشئيه، فكيف يتابع حنا قصته بـ «تعديلات دمشق» عليه؟ وما مدى مصداقية هذا المصدر وهذه التعديلات؟ مع اعتبار أن أسلوب القيادة السورية بخصوص أي مشروع هو إنشاء المشروع من أساسه وليس اعتماد نسخة خارجية والتعديل عليها. فكيف تستقيم فكرة أن تُجري دمشق تعديلات على مشروع خارجي، فكيف لو كان من جهة معادية؟

إجراء تعديلات على مشروع معناه القبول بصلاحية الجهة التي وضعت هذا المشروع. والقبول بالخوض معها بهذا الشأن السوري وغيره!

والآن يبدو الأمر واضحاً أن تسريب هذه المسودة الدستورية باعتبارها صادرة عن موسكو هي محاولة للقوطبة على صياغة الدستور الجديد الذي تعمل له دمشق وبأيدٍ سورية.

نودّ أن نوضح أن الدستور والقوانين المتعلقة به والمشتقة منه لا يبنى على عقد، كما يُظن، بل على مبادئ وقواعد وفلسفة مجتمعية وحقوقية ومناقبية أخلاقية تضبط منطق التشريع فيه. ولا يُبنى على مخاوف وعقد منبثقة عنها.

باقتراح مسودة الدستور «التفتيتي» الذي نشرته الزميلة «الأخبار»، والذي يتعامل مع النسيج السوري، باعتباره جماعات وأعراقاً ومذاهب، نودّ التنبيه إلى أن كل مَن يعتمد على الأجنبي في صياغة حلول لمشاكل بلاده فهو خائب، لأن أحداً لم ينَل من الأجنبي إلا الوعود ثم الخراب والويلات، فلماذا الاستمرار بالرهان عليه؟

لا يمكن الحديث عن إصلاح النظام السياسي السوري من دون رؤية المبادئ، والمبادئ التي يجب اعتمادها عند تنظيم التقسيمات الإدارية في الدولة وطريقة التعامل معها كأفكار لمقدمة الدستور تضع المشرِّع أمام نظام ونهج لبناء مجتمع على هوية وطنية «لوطن» له اسم ووصف محدّد. وتكون ناظماً وضابطاً لمواد الدستور كله وما يتفرّع عنه. ويؤسس لعلاقة المواطن كعضو في الدولة على أساس الانتماء للوطن وليس لـ «أوطان»، بحسب الدستور المُسرَّب.

ما نودّ قوله إن الدستور هو مجموع القوانين التي تنظم علاقة الدولة كمؤسسة حقوقية للشعب أو للجماعات التي تشملها، بهذا الشعب وهذه الجماعات، وأيضاً علاقتها بالمؤسسات المتفرّعة عنها كالمؤسسة الأم. وترسم حدود سلطاتها وواجباتها تجاه الشعب. وواجبات الأفراد مواطني هذه الدولة وأعضائها تجاهها بكل متفرّعاتها، وحقوقهم عليها، وآليات ممارساتهم حقوقهم العامة والخاصة مع الدولة ومع المؤسسات العامة والخاصة وعامة الناس. كما ترسم شكل الدولة وبنيتها وتقسيماتها الإدارية وآليات عملها وحدود صلاحياتها وشكل سلطاتها وطريقة تشكيلها وانبثاق هذه السلطات وآليات السيطرة والإدارة والتوافق بين تكوينات الدولة كلها وبناها مع بعضها وضمان حيوية عملها وانضباطها بالقانون العام الذي ينبثق الدستور من روحه.

هكذا يكون الدستور بحقّ، قانون القوانين المؤسسة للدولة القومية، كما عرّفه الزعيم أنطون سعاده.